الفصل في نسبة (شرح الفصيح)
المنشور منسوباً إلى الزمخشري

إعداد:

فهيد بن عبدالله بن فهيد القحطاني

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية،
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• **ملخّص البحث:**

في تاريخ علم اللغة العربي عددٌ كبيرٌ من المؤلفات التي جُهل مؤلفوها؛ فتنازع الباحثون في نسبتها، ومن هذه المؤلفات (شرح الفصيح) الذي وصلت إلينا منه نسخة يتيمةٌ، مجهولةُ المؤلف، فتناولها بعضُ الباحثينَ بالدرسِ؛ لمعرفةِ مؤلفها، فما هُدوا إلى صاحبها الحقيقي، ثم نشرت بعدُ منسوبةً إلى الزمخشريِّ ظناً، فواصَلَ باحثون آخرون البحث عن المؤلف الحقيقي بعد نشرِ الكتاب؛ فغلب على ظن الباحثين بعدُ أنه أبو عليٍّ الإستراباذيُّ ؛ لأدلةٍ ساقوها، وهي تغلِّب الظنَّ، ولا توصل إلى اليقين، ولأهميةِ الكتاب، ولما توصلتُ إليه بعد البحث والمقارنة من أدلةٍ تقطع الشكَّ وتسلم إلى اليقين فإني أنشر هذا البحثَ تأكيداً لما كان مظنوناً.

الكلمات المفتاحية: شرح الفصيح - مؤلف الشرح - الزمخشري - الأستراباذيّ.

*****

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين. أما بعد:

فإنَّ الله- عز وجل- أنزل كتابه بلسانٍ عربي مبين، ووعد- سبحانه- بحفظهِ، ومن حفظِ الله- تعالى- القرآنَ الكريمَ حفظُ لغتهِ التي بها أُنزل.

فقيَّض الله- جل وعلا- أسلافنا الأوائل من لغويين ونحويين ووفَّقهم إلى حراسة اللغة وضبطها، إن جمعاً وتدويناً، وإن تقعيداً وتقنيناً.

وإنَّ من أدهى الخطوب التي دهتِ اللسانَ العربيَّ اللحنَ، فكان داءً نهض المخلصون لمحاربتهِ، سواء أكان ذاك اللحن في لسان الخاصة أم في لسان العامة.

ويُعدُّ كتاب (الفصيح) للإمام أبي العباس، أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ) من أنفع تلك الكتب، وأكثرِها بركةً على المتعلم، وعلى الدرس اللغويِّ.

تناول المتعلمون كتاب (الفصيح) بالحفظ والدرسِ، وتناوله علماء اللغة بالشرح والبسط والنظم والتذييل، والانتقادِ أحياناً.

وحفظ الله- بفضله- شروحاً عدةً للفصيح وصلت إلينا، لكنّ ثلةً من (شروح الفصيح) أكثرَ[1] مما وصل إلينا لا تزال في عداد المفقودِ؛ عسى الله أن يردَّها.

على أنَّ بعض ما وصل إلينا من (شروح الفصيح) مجهول المؤلِّف، منها ما حُقِّق، ومنها ما لم يحقَّق بَعْدُ.

(١) عُرف من شروح الفصيح وما دار حوله ما يقرب من سبعين عملاً. ينظر: الدورة التراثية لفصيح ثعلب: تعريفاً وتطبيقاً ٢٧.)

ومن (شروح الفصيح) مجهولةِ المؤلف شرحٌ وصلت إلينا منه نسخة يتيمة، تحتفظ بها مكتبة طوب قابي التركية، ومنها مصورة بأماكن، هذا الشرح مجهول المؤلف كان محظوظاً بعنايةِ الباحثين، فعمد إليه باحثون؛ كلهم أراد تحقيق نسبته الصحيحة إلى مؤلفه، ويشاء الله أن يُخرج إلى النورِ عام ١٤١٧هـ محققاً منسوباً إلى الزمخشريِّ، وتعود همم الباحثين من جديدٍ إلى بحث نسبة الشرح؛ رغبة في الوصول إلى مؤلفهِ الحقيقيِّ، وما بحثي هذا إلا إتمامٌ لعملهم.

وقد وسمت بحثي بعنوان (الفصلُ في نسبة (شرح الفصيح) المنشورِ منسوباً إلى الزمخشريِّ).

وقد توصَّل البحث إلى أنَّ (شرح الفصيح) الذي نشره الدكتور إبراهيم الغامديُّ عام ١٤١٧هـ ناسباً إياه إلى أبي القاسم الزمخشريِّ ظناً إنما هو (شرح الفصيح) لأبي علي، الحسين بن أحمد الإستراباذيِّ يقيناً، وأبو علي كان حيّاً في القرن الرابع الهجريِّ، وتلقّى العلم عن بعضِ أعلامه، وسمع منهم، وخَلَّف تراثاً، منه المفقود، ومنه الموجود، وما (شرح الفصيح) إلا جزء من موجودِ تراثه.

ووصول البحث إلى يقينية هذهِ النسبةِ وصولٌ بأدلةٍ علميةٍ قاطعةٍ يقينيةٍ، وهنا كان الجديدُ فيه؛ إذ وصل بعض الباحثين بالظنِّ لا بالقطع قبلي إلى أنَّ (شرح الفصيح) هذا هو لأبي عليٍّ الإستراباذيِّ، وقد وفقني الله إلى أدلةٍ جديدةٍ تقطع الشكَّ باليقينِ، فللهِ الحمد والشكر على ما أولى وأنعم وتفضَّلَ.

واقتضت طبيعةُ البحثِ أن يكون في مقدمةٍ، وتوطئةٍ، وثلاثةِ مباحثَ، وخاتمةٍ، وثبَتِ مراجعَ.

واللهَ أسألُ أن يجعل عملي خالصاً لوجههِ، نافعاً لي ولإخواني من طُلَّاب هذهِ اللغةِ الشريفةِ وعلومها؛ إنه قريب مجيب. والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلَّم على رسولهِ محمدٍ.

توطئة:

تحتفظ مكتبة[1] متحف طوب قابي التركية بشرح من (شروح الفصيح)، مجهولٍ مؤلفُه.

وقد وصف محقق (شرح الفصيح) الذي نشره عن هذه النسخةِ ونسبه إلى الزمخشري المخطوطَ وصفاً دقيقاً[2]، ووصفه من قبلُ غيرُهُ[3].

ودارت حول هذا الشرح المجهول، ثم المنشور منسوباً إلى الزمخشريِّ جملة صالحة من البحوثِ، لباحثين عربٍ من بلدانٍ عربيةٍ مختلفةٍ، وفي أوقاتٍ مختلفةٍ، وبعض هذه البحوث كان مضمناً دراسةً أوسع، وبعضها كان مستقلاً يعالج تحقيق نسبة (شرح الفصيح) هذا إلى مؤلفه الحقيقيِّ. وهذه البحوث سأوردها هنا مرتبةً ترتيباً تأريخياً:

أولاً: بحث الدكتور عبدالله الجبوري في كتابه (ابن درستويه)، عند مقارنتهِ بين (تصحيح الفصيح)، لابن درستويه وغيره من شروح الفصيح، ونسبه إلى أبي هلالٍ العسكريِّ (بعد ٣٩٥هـ)، ونُشر الكتاب عام ١٩٧٣م.

ثانياً: بحث الدكتور علي كاظم المشري في رسالته للماجستير التي كانت بعنوان (أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة)، بكلية الآداب، بجامعة بغداد عام ١٤٠٤هـ؛ وقد ناقش الدكتورَ الجبوريَّ في كون (شرح الفصيح) لأبي هلالٍ العسكري، ورأى أنه لأبي عليٍّ الأهوازي (٤٤٦هـ)، ونُشرت رسالته كتاباً بعنوان (أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة) عام ٢٠١٠م.

---

(١) رقم حفظه بها (٥٥٧ مدينة) كما ذكر محقق (شرح الفصيح) المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٢٣١. ومن الكتاب مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى برقم (٣٠٩). ينظر: فهرس اللغة العربية ١/ ١٦٠. ومنه مصورة كذلك في معهد المخطوطات بالقاهرة أشار ورجع إليها الدكتور عبدالله الجبوري في كتابه: ابن درستويه ١٧٤.

(٢) ينظر: شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٢٣١ وما بعدها.

(٣) مثل الدكتور عبدالله الجبوري في كتابه: ابن درستويه ١٧٧.

ثالثاً: بحث الدكتور إبراهيم الغامدي، محقق (شرح الفصيح) المنسوب إلى الزمخشري، في القسم الأول، قسم الدراسة، ونشر الشرح عام ١٤١٧هـ وأصله رسالة تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، بإشراف الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد.

رابعاً: بحث الدكتور بهاء الدين عبدالوهاب الموسوم بعنوان (الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح)، نشره في العدد الأول، من المجلد العشرين من مجلة عالم الكتب في رجب- شعبان ١٤١٩هـ/ نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٨م.

خامساً: بحث الدكتور محمد الدالي- رحمه الله- الذي عنوانه (شرح الفصيح المنسوب للزمخشري: تحقيق نسبته، ونظرات فيه)، نشره في العدد الأول، من المجلد العشرين من مجلة عالم الكتب في رجب- شعبان ١٤١٩هـ/ نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٨م.

سادساً: بحث الدكتور إبراهيم الغامدي الذي كان عنوانه (الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح)، وهو رد على الدكتور بهاء الدين في بحثه السابق، نشره الدكتور إبراهيم الغامدي في العدد الثاني، من المجلد العشرين من مجلة عالم الكتب في رمضان- شوال ١٤١٩هـ/ يناير- فبراير ١٩٩٩م.

سابعاً: بحث الدكتور إبراهيم الغامدي الموسوم بعنوان (الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي في شرح الفصيح للزمخشري)، نشره في العدد الرابع، من المجلد العشرين من مجلة عالم الكتب في المحرم- صفر ١٤٢٠هـ/ مايو- يونيو ١٩٩٩م.

ثامناً: بحث الدكتور بهاء الدين عبدالوهاب، الموسوم بعنوان (تكملة الجواب الصحيح وتبرئة الرأي النجيح في نسبة شرح الفصيح)، نشره في العدد الرابع، من المجلد العشرين من مجلة عالم الكتب في المحرم- صفر ١٤٢٠هـ/ مايو- يونيو ١٩٩٩م.

تاسعاً: بحث الدكتور محمد الدالي- رحمه الله- الموسوم بعنوان (شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ليس له البتة)، نشره في العددين المزدوجين الثاني والثالث، من المجلد الحادي والعشرين من مجلة عالم الكتب في رمضان- شوال/ ذي القعدة- ذي الحجة ١٤٢٠هـ/ يناير- فبراير/ مارس- أبريل ٢٠٠٠م.

عاشراً: بحث الدكتور محمد بن عبدالله العزَّام، وعنوانه (شرح الفصيح ليس للزمخشريِّ، بل للأَستراباذي)، نشره في العددين المزدوجين: الثاني والثالث، من المجلد الحادي والعشرين من مجلة عالم الكتب في رمضان- شوال/ ذي القعدة- ذي الحجة ١٤٢٠هـ/ يناير- فبراير/ مارس- أبريل ٢٠٠٠م.

حادي عشر: ما أقدمهُ اليومَ بعنوان (الفصل في نسبة (شرح الفصيح) المنشور منسوباً إلى الزمخشري).

وقد أتيتُ على جلِّ الآراء التي سبقني إليها الباحثونَ، موجزاً أهمَّ ما أراهُ قريباً من مدارِ البحثِ، مُبدياً رأيي حيناً، ومستدركاً حيناً آخرَ، وختمت المباحث بمبحث تحقيق نسبة (شرح الفصيح) اليقينية، ووصلت إلى أنَّ مؤلفه أبو عليٍّ، الحسين بن أحمدَ الإستراباذي- رحمه الله وغفر لهُ - يقيناً مدعوماً بأدلةٍ قاطعةٍ.

المبحث الأول:

نسبة (شرح الفصيح) إلى الزمخشريِّ ظناً

طُبع (شرح الفصيح) منسوباً إلى الزمخشري (٥٣٨هـ) عام ١٤١٧هـ، بتحقيق الدكتور إبراهيم الغامديِّ، وجاءَ في المبحث الخامس من الفصل الأول من الدراسة قوله[١]: «لقد تتبعت هذا الشرحَ، وقرأته مرات عديدة، ثم جمعت كل ما يتعلق بموضوعه ككتب اللغة عامة، وشروح الفصيح خاصة... فتحصَّل لدي عدد من الأدلة العلمية التي أحسب أنها تكفي لنسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه.

وبعد حصرِها ترجَّح عندي أن هذا الكتاب لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريِّ، وليس لأبي هلالٍ كما زعم الدكتور الجبوري، ولا لأبي عليٍّ الأهوازيِّ كما ظَنَّ الباحث علي مشري. وبيان هذه الأدلة على النحو التالي...».

ثم ساق المحقق أربعة أدلة خلص بها إلى نتيجتهِ السابقةِ قائلاً[٢]: «وبعد هذهِ الأدلة السابقة فإنه ترجَّح عندي رُجْحاناً يقرب من درجة اليقين أنَّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا ليس لأبي هلالٍ العسكري، ولا للأهوازي، وإنما هو لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وهو ما تشير إليه القرائن السابقة مجتمعةً».

ثم إنه بعد نشرهِ الكتابَ نازعه باحثون في نسبة (شرح الفصيح) هذا إلى الزمخشري، ودفعوا نسبة الكتاب عنه، ونوقشت أدلة المحقق، ثم هو بعد ذلك ردَّ بأكثر من مقالٍ، جاء في أواخرِ أحدِها قولُه[٣]: «متى ظهرت نسخة سليمة من هذا الكتاب صحيحة النسبة تحمل اسمَ مؤلفها؛ فلا مانع لدى المحقق من تغيير النسبة. وهذا ما ذكرته في آخر حديثي عن نسبةِ الكتاب، أما إذا كان دفع النسبةِ مبنيّاً على قرائن ظنيَّة فتبقى النسبةُ قويةً للزمخشري، ولا يصحُّ غيرها».

(١) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٥٤.

(٢) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٨٦.

(٣) الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي ٣٧٠.

وإنما سقت النصين السابقين لأبيِّن تمسُّكَ محقق (شرح الفصيح) بإثبات نسبته إلى أبي القاسم الزمخشريِّ بعد نقض منازعيه أدلته، ودفعهم النسبةَ عن الزمخشري، وقولهم ظناً لا يقيناً: إنَّ (شرح الفصيح) إنما هو لأبي عليٍّ الإستراباذي.

كانت أدلة[1] المحقق الدكتور إبراهيم الغامديِّ أربعةً سأوردها بإيجازٍ على النحوِ الآتي:

أولاً: النصوص المنقولة عن هذا الكتاب

ذكر المحقق أنه وقف على خمسةٍ وسبعين نصاً منقولةً عن (شرح الفصيح) للزمخشري، منها ثلاثة وسبعون نصّاً في (تحفة المجد الصريح)، للبلي(٦٩١هـ) في القطعة[2] التي وقفَ عليها آنذاك بنسختيها الموجودتين: الحمزاوية،

ونسخة دار الكتب المصريةِ، ثم قال المحقق[3]: «وعموم هذهِ النصوص نقلَها]أي: اللبلي[عن هذا الكتاب]يعني شرح الفصيح، للزمخشري[، كما نقل عنه أيضاً بعض النصوص دُونما عزوٍ إليه فاكتفيتُ بالإشارة إلى النصوصِ التي عزَاها... ونظراً لكثرةِ هذهِ النصوصِ فسأكتفي بإيراد نماذجَ مِنْها، ومقابلتها مع النصوص الموجودة في هذا الكتاب؛ لتتضح به الصورةُ...».

والنص الرابع والسبعون ذكر المحقق أنه وقع عليه في شفاءِ الغليل، للخفاجي ص ٦٩. أما النص الخامس والسبعون فوقع عليه في تاج العروس ١/ ٤٨٣.

وهذا الدليلُ دليل قطعيٌّ لو سلم منَ المنازعةِ، ولكنه غيرُ سالمٍ؛ لأمورٍ، منها ما ذكره المحقق نفسُه في مقدمات تحقيق (شرح الفصيح)، ومنها ما ذكرهُ الباحثون الدافعونَ نسبة (شرح الفصيح) عنِ الزمخشريِّ.

---

(١) ينظر: شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٥٤ وما بعدها.

(٢) عُثر على نسخة تامة من الكتاب في إحدى المكتبات الخاصة بالمدينة المنورة؛ ينظر في خبرها: مقال الدكتور عبدالعزيز المانع، تحفة اللبلي على فصيح ثعلب: العثور مجدداً على النسخة التي رآها الميمني، نشره في العدد الأول، من المجلد الثاني والستين من مجلة معهد المخطوطات العربية في عام ٢٠١٨م.

(٣) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٥٤.

أما ما ذكره المحقق فهو ما أورده في المبحث الرابع منَ الفصل الأول من الدراسة، تحت عنوان (شرح الفصيح، للحسن بن أحمد الإستراباذي)، حيث قال[1]: «أما سبب ذكر هذا الكتاب في هذا الموطن فمردُّه وقوفي على نَصَّين يُنسبان إليه في كتابه (شرح الفصيح)، ذكرهما البغداديُّ في مؤلَّفين من مؤلفاته: أحدهما في شرحه أبيات مغني اللبيب، والآخر في حاشيته على (شرح بانت سعاد)...». وأوردَهما، ثم بيَّن أنهما وقعا في (شرح الفصيح) الذي يحققه.

والمحقق نفسه أجابَ عن هذا الانتقاضِ- وإن لم يَرهُ انتقاضاً- بقولهِ[2]: «أما فيما يتعلَّق بالنصين اللذين أوردهما البغداديُّ فلعلَّ الزمخشريَّ نقلهما عن (شرح الإستراباذي)، ولم يشر إلى كتابه، وهذه عادة جرى عليها بعض العُلماءِ.

أو أنَّ الزمخشريَّ نقل عن مصادر أخرى وافق فيها الإستراباذي، أو نقل من مصادرهِ... . وربما كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأً...».

وقد نُقِضَ[3] دليلُ المحققِ الأولُ بمثل ما ذَكَر هو؛ إذ ربما كانت النسخة التي بين يدي اللبليِّ مكتوباً عليها اسم الشارح خطأً. وربما لم يتحققِ اللبليُّ نسبة الشرح الذي نقل منه إلى مؤلفه.

ثانياً: كتب المؤلف التي أحال عليها في هذا الشرح

ذكر محقق[4] (شرح الفصيح) أنَّ المؤلف أشار إلى أربعةٍ من كتبهِ، هي:

١- كتاب (تفسير القرآن الكريم)، ثم قال: «وأرجِّح أنه الكشاف».

٢- كتاب (تهذيب غريب الحديث)، ثم قال: «ولعلَّه الفائق في غريب الحديث».

(١) المرجع السابق ١/ ٥١.

(٢) المرجع السابق ١/ ٥٣.

(٣) ينظر: الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح ١٠.

(٤) ينظر: شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٦٣.

٣-كتاب (الأمثال)، ثم قال: «ولعله المستقصى».

٤-كتاب (المثلَّث).

وقد ذكر المحقق أنَّ مؤلف (شرح الفصيح) أحال على كتابه (تفسير القرآن الكريم) في موضعين.

وأحال على كتابه (تهذيب غريب الحديث) أربعَ مرَّاتٍ، مُرَجِّحاً أنَّ (تهذيب غريب الحديث) هو (الفائق في غريب الحديث).

أمَّا كتاب (الأمثال) الذي أحال عليه المؤلف فأبان المحققُ أنه قد «ذكر الشارحُ هذا الكتاب في أوَّل باب (الأمثال)، ولم يذكره باسمهِ وإنما قال[1]: «وقد ألَّفنا في الأمثالِ كتاباً بيَّنا فيه معنى المثل واشتقاقه وعلى كم وجهٍ يقع، والفائدة من ضرب الأمثال، ثُمَّ قد بيَّنا المواضعَ التي تُضرب فيها»، والمعروف أنَّ الزمخشريَّ من جملة العلماء الذين ألفوا في الأمثال... وقد تتبعت الأمثال الواردةَ في هذا الكتاب جميعَها، مقارناً ذلك بما ذكره العسكريُّ في جمهرته، والزمخشريُّ في كتابه، ومن خلال هذه المقارنة اتَّضح ما يلي:

١- ورود بعض الآراء التي ذكرها الشارح مطابقاً تماماً لآراءِ الزمخشري.

٢- تطابق العبارات الواردة في هذا الشرح مع ما ذكره في (المستقصى).

أمَّا (المثلَّث) فعنه قال المحقق[2]: «أحال الشارح إلى هذا مرةً واحدةً، وذلك عند شرحه لكلمة (قبل)،

فقال[3]: «قد بيَّنا في (المثلَّث) معنى هذهِ الكلمة...»، وقد حاولت جاهداً أن أعثر على ذِكْرٍ له فلم أتمكَّن؛ فلعله رسالة صغيرة كباقي الرسائل التي ألَّفها [يعني الزمخشري]، أو ربما لم يقصد كتاباً بعينهِ، وإنما قصد ما قيل بثلاثة أوجهٍ

(١) المرجع السابق ٢/ ٦١٥.

(٢) المرجع السابق ١/ ٧٠.

(٣) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ٢/ ٣٩٠، ٣٩١.

من هذا الكتابِ أو غيرِه»! وأقول: بدا لي من المثال الذي أورده أبو عليٍّ أن كتابه في المثلث ذي المعنى المختلف، وربما كان الكتاب في المثلث بشقيهِ: ذي المعنى الواحد، وذي المعنى المختلف؛ ولا حكم حتى يُوقف على الكتاب، أو على قطعة منه، أو على نقلٍ كاشفٍ عنه.

إذن هذه الكتب الأربعة: التفسير، وتهذيب غريب الحديث، والمثلث، والأمثال رجعَ إليها المؤلف، ووثق المحقق النصوصَ من الموجودِ مِنْها، مما ترجَّح أنَّ المرادَ بالكتابِ المحالِ عليهِ هو الذي وثَّق منه النصَّ المحالَ.

وهذا أمرٌ لا يسلَّم للمحقِّق بهِ؛ إذ كيف يحيل شارح الفصيح على كتابٍ له يسمه بعنوان (تهذيب غريب الحديثِ) أربعَ مرَّاتٍ لا مرةً في الكتابِ ثم يقول المحقق: لعله الفائق، ويوثِّق (شرح غريب الحديث) منه؟!

وهل كان (الفائق في غريب الحديث) تهذيباً أو انتخاباً واختصاراً؟! والباحثون وقفوا وقفة الرافضِ توثيقَ المحقق نصوصَ الكتب المحال عليها بأسمائها من كتبٍ غيرِها يرجِّحُ أنها هيَ!

وسأوردُ هنا نموذجاً واحداً؛ ليتبَيَّنَ القارئُ جُرأةَ محقق (شرح الفصيح) في توثيقهِ هذا.

في موضع من مواضع إحالة شارح الفصيح على كتبهِ أحال على كتابهِ (تفسير القرآنِ الكريم) بعد حديثه عن كلمة (آمين) يقول الشارح[1]: «وقد بيَّنَّا في تفسير القرآن معنى (آمين) أشبعَ من هذا». قال المحقق[2]: «وعند رجوعي للكشاف وجدت بيانه وتفصيله في معنى هذه الكلمة، مستدلاً على ذلك بشواهد شعرية أوردها في هذا الشرح...».

(١) المرجع السابق ٢/ ٦٤٩.

(٢) المرجع السابق ١/ ٦٣.

واعترضَ المحققَ في هذا بعضُ الباحثين قائلاً[1]: «وقد استدلَّ المحقق بهذه الإحالة على أنَّ المؤلف هو الزمخشري؛ لأنه وجد في الكشاف تفصيلاً لمعنى هذه الكلمة... وكل ما ذكره الزمخشري في (الكشاف) لا يبلغ نصف ما ذكره الشارح في شرح الفصيح. ثم انظر إلى الفرق الكبير في رأي كُلٍّ منهما: فالشارح يرى أنَّ (آمين) أصلها: يا أمين الخلق، فهو منادى مضاف، والزمخشري يرى أنها صوت سُمِّي به الفعل استجب، أي أنها اسم فعل بمعنى استجب. واختلفت رواية الزمخشري عن ابن عباس عن رواية الشارح، ولم يذكر الزمخشري شيئاً عن كسر النون وسكونها، كما لم يذكر من الشاهدين اللذين أوردهما الشارح غير شطر من كل منهما، وهذا الفرق الكبير بين النصين دليل قاطع وبرهان ساطع على أن الشارح ليس الزمخشري...».

ثالثاً: كتب التراجم

قال المحقق[2]: «لقد تتبعت جُلَّ الكتب التي ترجمت للزمخشري فلم أجد مَنْ ذكر أنَّ له (شرحاً على الفصيح) سوى صاحب إشارة التعيين الذي نَصَّ[3] على أنَّ مِن بين مؤلفات الزمخشري شرحَهُ على الفصيح».

وأقول: لو أنَّ (شرح الفصيح) هذا للزمخشري لكانت إشارة صاحب (إشارة التعيين) معتداً بها، وإن كان بعضُ[4] من عُني بالزمخشريّ من الباحثين المحدَثين نفى أن يكون للزمخشري شرحٌ على فصيح ثعلبٍ.

(١) الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح ٦، ٧.

(٢) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٧٠. وينظر: الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح ١٠٩.

(٣) ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ٣٤٦.

(٤) ينظر: الزمخشري: سيرته- آثاره- مذهبه النحوي ١٠٠.

رابعاً: مقابلة الآراء المذكورة في هذا الكتاب مع ما ورد في مؤلفاته

ويعنيني هنا مما أورده المحقق تحت هذا الدليلِ قوله[1] في معتقَد شارح الفصيح: «**اعتزالُهُ** : ... والذي يعنينا هنا بيانُ معتقد الشارح؛ فهو معتزليٌّ...، ومذهب المعتزلة معروف في إنكارِ أسماء اللهِ وصفاتِه».

وهذهِ الاعتزالية التي رمى بها المحقق صاحَب (شرح الفصيح) يراها متجسدةً في قول[2] صاحب (شرح الفصيح) متأوّلاً صفة الإصبعِ للهِ سبحانه وتعالى علواً كبيراً: «والنعمة تسمى إصبعاً كما تسمّى يداً، وعلى هذا تأويلَ الخبر الذي يرويه الحشويَّة إن صحَّ، وهو أنَّ «المؤمن بين إصبعين من أصابع الله...»».

وذلك ما جعل بعض منازعي محقق (شرح الفصيح) في نسبتِه إياه إلى الزمخشري يبيِّنُ للمحقِق أنَّ تأويل صفتي اليد والإصبع ليس دليلاً محضاً على اعتزال مؤلف (شرح الفصيح)، فالأشاعرة كذلك يؤولون مثل هذه الصفاتِ[3].

وأقول: إنَّ هناك نصوصاً أوردها المؤلف في تضاعيف (شرح الفصيح) تركها المحقق بلا تعليق في مواضع ورودها، وأغفلها فلم يذكرها في حديثِه عن معتقدِ مؤلف (شرح الفصيح)؛ وهي ذات دلالةٍ قطعيّةٍ بأنَّ صاحب (شرح الفصيح) ليس معتزليّاً، بله أن يكون إماماً من أئمةِ المعتزلةِ، ذوي الجلالة والقدر عند أصحابِه كالزمخشريّ، وحقٌّ مثل هذه النصوص الوقوفُ لا المرورُ والتغافلُ عنها. ومن نماذجها:

١- قال الشارح[4]: «وأسماء الله كلها صفات، أما القُدوس فهو من القُدْس، وهو الطُّهْر... والقدوس في صفات الله- سبحانه وتعالى- معناه: الطاهر مما أضاف إليه المشركون».

(١) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٨٣.
(٢) المرجع السابق ٢/ ٤٤٩.
(٣) ينظر: تكملة الجواب الصحيح ٣٨٤.
(٤) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ٢/ ٤١١، ٤١٢.

٢- وقال[١]: «أما السُّبوح فمعناه: البريءُ من المعايب، المنزَّهُ من المشاين».

٣- وقال[٢]: «والحليم في صفات الله سبحانه وتعالى، ومعناه: الذي لا يتعجَّل العقوبةَ. يقال: حلُمتُ عن فلانٍ، إذا قدرتَ على عقابهِ فلم تفعل، ولا يكون الحلم إلا عن مقدرةٍ».

٤- وقال[٣]: «وإنما يوصف [الله ب] أنه جبار؛ لأنه يجبر العباد على الموت».

٥- وقال[٤]: «ويجوز أن يكون وصفاً لله- سبحانه وتعالى- جبَّارٌ؛ لأنه يُذلّ ويقهر، ولا يُنال، فيكون معناه معنى عَزيز. والجبار في صفة الناس: صفة ذَمٍّ؛ لأنهم لا يستحقُّونَ الجَبروتَ، واللهُ الجبارُ العظيمُ؛ لأنَّ الجبروتَ والكبرياءَ له».

تلك النماذج التي أثبت فيها مؤلف (شرح الفصيح) صفات الله وفسَّرها لم يتعرَّض المحقق للتعليق عليها في مواضع ورودها ألبتةَ، ولا ذكرَها في دراستهِ الكتاب، بل رمى الشارح بالاعتزال، وأنَّه من المعتزلة النافين صفات اللهِ.

عوداً على أمرين سبقا، هما: جعل المحققِ تأويلَ مؤلف (شرح الفصيح) بعضَ الصفات اعتزالاً، والآخر إغفال التعرض لإثبات مؤلف (شرح الفصيح) عدداً من الصفات الإلهية والأسماء الحسنى، وعدمُ التعليق عليها في تضاعيف التحقيق، مع أنها تنافي ما قاله من أن صاحب الكتاب معتزلي، والمعتزلة ينكرون أسماءَ اللهِ - سبحانه - وصفاتِه.

وأمر ثالثٌ، سأورده هنا مِنْ تعليق محقق (شرح الفصيح) على كلامٍ وردَ في المتن.

(١) المرجع السابق ٢/ ٤١٢.
(٢) المرجع السابق ١/ ٢٩٩.
(٣) المرجع السابق ١/ ٢٠٥.
(٤) المرجع السابق ١/ ٢٠٦.

قال الشارح[1]: «والجواد الذي لا يتعاظمه العظماء]كذا قرأها المحقق، ولعله يُراجع المخطوطَ؛ فلربما صحَّف، وكان الصواب: العطاء[وهو من صفات الله تعالى. ولا يقال: سخيٌّ؛ لأنّ السخيَّ مَنْ ينشرح صدره عند العطاءِ، واللهُ ليس بذي نفس؛ فتجوز عليه هذه الصفة». قال المحقق[2] معلقاً في الهامش الثاني: «السخيُّ: من صفات الله- عزَّ وجَلَّ- تُثبت له على ما يليق بجلاله، من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه ولا تعطيل، وكلام المؤلف جاءَ من مسلك فاسدٍ فهو كلام المعتزلةِ وأهل البدع، وما ذكره باطِلٌ».

ولا أدري ما الباطل الذي عناه المحقق، أهو كون المؤلف أثبت صفة الجودِ، واسمَ الجوادِ، ونفى أن يوصفَ الله- تعالى- بالسخاءِ، وأن يُسمَّى السخيَّ.

وأسماء الله- تعالى- وصفاته توقيفيةٌ كما هو معلومٌ.

وما ذهب إليه المحققُ من وصف الذات العلية بالسخاءِ، وتسمية الله- تبارك وتعالى- بالسخيّ أمرٌ يُطالب المحقق بإثباتهِ بدليلٍ عليه من الكتاب، أو سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ولا دليلَ للمحقق.

قال الإمام الخطابي (٣٨٨هـ)[3]: «ومن علم هذا الباب- أعني الأسماء والصفات- ومما يدخل في أحكامه، ويتعلق به من شرائط أنه لا يُتجاوز فيها التوقيف، ولا يستعمل فيها القياس؛ فيُلحق بالشيءِ نظيرهُ في ظاهر وضع اللغة ومتعارفِ الكلام، فالجوادُ لا يجوز أن يقاس عليه السخيُّ، وإن كانا متقاربين في ظاهر الكلام؛ وذلك أن السخي لم يرد به التوقيفُ كما وردَ بالجوادِ...».

(١) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٦٠.

(٣) شأن الدعاء ١١١. وينظر: حاشية كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: «ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها» ٣٣٧.

ثم إنَّ المحقق بعد سوقه أدلته السابقةَ قال[1]: «لم تكن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب متفقةً تماماً مع ما في مؤلفات الزمخشري، فقد ورد في هذا الكتاب آراء قليلة جداً تختلف عن آرائه في بعض مؤلفاتهِ...، وبعد هذهِ الأدلةِ فإنه يترجَّح عندي رُجْحاناً يقرب من درجة اليقين أنَّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا ليس لأبي هلال العسكري، ولا للأهوازيِّ، وإنما هو لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريِّ؛ وهو ما تشير إليه القرائن السابقة مجتمعةً».

فالمحقق نشر (شرح الفصيح) منسوباً إلى الزمخشريِّ ظناً لا يقيناً.

(١) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٨٥، ٨٦.

المبحث الثاني:

نسبة (شرح الفصيح) إلى أبي عليٍّ الإستراباذي ظناً:

لابد من قول إنَّ محقق (شرح الفصيح) يعود إليه الفضل في اتجاه ظَنِّ الباحثينَ إلى أنَّ نسبة (شرح الفصيح) المنسوب إلى الزمخشريِّ إنما هي لأبي علي الإستراباذي؛ نسبةً ظنيةً، لم يسطِعِ الباحثون قَبلاً القطعَ بها.

وإنما أعدت الفضل في نسبة (شرح الفصيح) للإستراباذي إلى المحقق؛ لأنَّ أحداً منَ الباحثين لم ينسب (شرح الفصيح) المجهول الذي حققه المحقق إلى أبي عليٍّ الإستراباذيِّ إلا بعد نشر المحقق إياه منسوباً إلى الزمخشري، مورداً في الدراسة، في المبحث الرابع من الفصل الأول حديثاً عن (شرح الفصيح)، لأبي عليٍّ الإستراباذيّ[1].

وبيَّن المحقق أنَّ سبب إيراده هذا المبحثَ هنا هو وقوفه على نَصَّين يُنْسبان إلى (شرح الفصيح) للإستراباذي، وهُما موجودانِ في هذا الكتاب، أحدهما في (شرح أبيات مغني اللبيب)، والآخر في حاشية (شرح بانت سعاد)، وكلا الكتابينِ لعبد القادرِ البغداديِّ(١٠٩٣هـ).

ووددتُ- علم اللهُ- لو وُفِّقَ المحققُ إلى حزِّ المفصلِ؛ إذ إنَّ هذين النَّصين يعدان دليلاً قاطعاً، يعضده قرائن أخرى قويّة حفَّت بهِ، لكنْ غلبةُ ظن المحقق أنَّ (شرح الفصيح) للزمخشريِّ، مع كثرةِ النصوصِ[2] المنقولة عنه عند اللبليِّ (٦٩١هـ) في (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح) وغيرِه، إضافةً إلى ما ذكر في المبحث السابق جعلتْه يُعرض عن هذين النَّصين، ويبحث لورودهما عن تفسيراتٍ، هي بإيجازٍ:

(١) ينظر: المرجع السابق ١/ ٥١ وما بعدها.

(٢) ينظر: الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي ٣٦٨.

١- ربما نقل الزمخشري هذين النصين عن (شرح الفصيح) للإستراباذي.

٢- ربما كُتب اسم الإستراباذيِّ خطأً على نسخة (شرح الفصيح) التي بين يدي البغداديِّ. وخصوصاً أنَّ النسخة المحققة مضطربةُ الأوراق.

٣- ثم إنَّ في (شرح الفصيح) إحالات على كتب في: الأمثال، وغريب الحديث، ولم تذكر كتب التراجم أنَّ أبا عليٍّ الإستراباذيَّ ألَّف فيها.

٤- في (شرح الفصيح) أعلامٌ لم يرد في كتب التراجمِ أنَّ أبا عليٍّ الإستراباذي تلمذَ لهم.

٥- ذكر أنَّ ياقوتاً (٦٢٦هـ) ترجم لأبي عليٍّ الإستراباذي، وذكر أنَّ له (شرحاً على الفصيح)، لكنْ في كشف الظنون كانت سنة وفاته ٧١٧هـ؛ فكيف يترجمُ له ياقوت؟ وكيف ينقل اللبليُّ عن هذا الشرح وهو قَبْلَهُ؟

ثم قال[1] المحقق في أواخرِ هذا المبحثِ: «فالاحتمالات التي تدفع صحةَ نسبة الكتاب إلى الإستراباذي كثيرةٌ، وليس بين أيدينا من الأدلة ما نستندُ إليه في إثبات صحة هذا الكتاب له... ثم إنَّ ما ذكره البغداديُّ لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة هذا الكتاب إلى الزمخشري».

والباحثون الذي نفوا نسبة (شرح الفصيح) عن الزمخشريِّ - وتوصّلوا بعد نشر الكتاب ومدارستهِ ومناقشة المحقق إلى أن (شرح الفصيح) لأبي عليٍّ الإستراباذي ظناً لا يقيناً - هم ثلاثة:

١- الدكتور محمد الدالي.

٢- الدكتور بهاء الدين عبدالرحمن.

٣- الدكتور محمد العزام.

---

(١) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٥٣.

وقد ناقشوا المحقق في كلامه في مقدمات تحقيقه (شرح الفصيح)، وفيما ردَّ عليهم بهِ بَعْدُ.

ولذا فإني سأورد أدلتهم، وهي ذي:

١- تكرر في الشرح قول: قال الشيخ أبو عليٍّ. ومحقق الكتاب ذكر عدة ورود ذلك، وأنها خمسة مواضع[١]، في موضع منها وثَّق معنى القول لا لفظه من كتاب (التكملة)، لأبي عليّ الفارسيِّ. وفي الثاني: قال لعلَّ أبا علي هو القالي. وفي الثالث قال: لعله أبو علي المرزوقي. ثم قال: أما بقية النصوص المنقولة عن أبي عليٍّ فالراجحُ الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو عليٍّ الحسن بن المظفر النيسابوريُّ، يريد شيخ الزمخشريِّ.

واستدرك[٢] المحقق على نفسهِ ذاكراً أنَّ ياقوتاً (٦٢٦هـ) عدَّه في شيوخ الزمخشري (٥٣٨هـ)، بيد أنَّ اسمه عنده: علي بن المظفر النيسابوري، وكنيتُهُ أبو الحسن. ثم رأى المحققُ أنَّ صحة الاسم: الحسن بن المظفر النيسابوري، وأن كنيته الصحيحة أبو عليٍّ.

لكنْ ردَّ على المحقق الباحثون بعدُ، فقال[٣] الدكتور محمد الدالي رحمه الله: «وأكبر الظَّنِّ أنَّ أبا عليٍّ صاحبَ الكتاب هو أبو علي الحسن بن أحمد الأستراباذي، النحوي اللغوي الأديب الفاضل، حسنة طبرستان، وأوحد ذلك الزمان كما قال ياقوت الحموي (٨/ ٥)، وذكر من آثاره: شرح الحماسة، وشرح الفصيح، ولم يُعَيِّنْ زمانه. وكانت وفاته قبل عام ٤٦٧هـ؛ لأنه نقل عنه أبو القاسم زيد بن عليٍّ الفسويُّ (ت٤٦٧هـ) في شرح كتاب الحماسةِ».

(١) ينظر: المرجع السابق ١/ ٤٨، ٤٩.

(٢) ينظر: شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٤٩، ٥٠.

(٣) شرح الفصيح المنسوب للزمخشري: تحقيق نسبته، ونظرات فيه ٣٥.

وكونُ[1] أبي علي هنا أبا علي النيسابوريَّ محالٌ من الوجهةِ الزمنيةِ؛ لأنَّ أبا علي المذكور في الكتاب، مؤلفَ (شرح الفصيح) قد أدركَ أبا أحمد الحسنَ العسكريَّ (ت ٣٨٢هـ)، وروى عنه.

وصنع المحقق في جعله أبا علي مرةً النيسابوريَّ، ومرةً المرزوقيَّ، وثالثةً القاليَّ عدَّهُ بعض الباحثينَ اضطراباً[2].

وقد ردَّ المحقق بكلام جاء فيه[3]: «لم يذكر أحد من العلماء أنَّ الإستراباذيَّ تلمذ لأبي أحمد العسكري... ذكر الباحث]يعني الدكتورَ الدالي[أنَّ هذا]يعني نسبة شرح الفصيح إلى أبي علي الإستراباذي[ظنٌّ منَ الظَّنِّ؛ وهو كذلك لعدم وقوفه على أدلةٍ تنفي ترجيح النسبة عن الزمخشريِّ، وقصورِ الأدلة التي تؤيد النسبةَ إلى الإستراباذيِّ».

٢- نقل صاحب (شرح الفصيح) عن شيوخه، وتصريحه بالسماعِ منهم، وهم ثلاثةٌ:

الأول: أبو أحمد، الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكريّ (ت٣٨٢هـ). حيث صرَّح المؤلف بالسماعِ منه قائلاً[4]: «وسمعت أبا أحمد العسكري»، ومرةً قال[5]: «أنشدنا أبو أحمد العسكري». وشُهرته مُغنيةٌ عنِ القولِ.

الثاني: علي بن مهدي.

عده المحقق في حديثه عن مصادر الكتاب، وقال[6]: «لم أستطع أن أحدد بدقةٍ شخصية هذا الرجل، فلعله ابن مهدي الكسروي، وهو أحد العلماء

(١) ينظر: المرجع السابق ٣٤.
(٢) ينظر: المرجع السابق ٣٤.
(٣) الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي ٣٦٩، ٣٧٠.
(٤) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٩٠، ١٦٢، ١٧٢.
(٥) المرجع السابق ١/ ٢٥١.
(٦) المرجع السابق ١/ ١٨١، ١٨٢.

الرواة، مات سنة تسع وثمانين ومئتين تقريباً، حيث توفي في خلافة المعتضد. أو أنه علي بن مهدي الهلالي الدمشقي، سمع من كثيرٍ من العلماء... مات سنة اثنتين وستينَ وخمسمئةٍ والأول أرجح».

أقول: رجَّح المحقق أن يكون (علي بن مهدي) هو الكسرويُّ، مع كونِ الدكتور علي كاظم المشري - الذي رجع إلى بحثه المحقق، والذي ناقش الدكتور الجبوري في نسبته (شرح الفصيح) إلى أبي هلالٍ العسكريّ، وقال إنّ علي بن مهدي هو الكسروي - قد قال ما نصُّه[1]: «إن علي بن مهدي الذي يروي عنه الشارح ليس كسرويَّ [كذا] المتقدِّمَ الذي روى عنه ابن درستويه، فهذا لقب أضافه الباحث]يعني الدكتور الجبوري[من عنده؛ فأوقعنا في لبسٍ لا داعي له؛ إذ لم أجدِ المصنف يلقبه بهذا اللقب مرةً واحدةً... وعلي بن مهدي شيخ من شيوخ المصنف، تكثر روايته عنه، وقد عاصر أبا أحمد، واشترك معه في الأخذ عن ابن الأنباريِّ المتوفي (سنة ٣٢٨هـ)، جاءَ في المخطوطة: «وأنشدنا ابن مهدي قال: أنشدنا ابن الانباريِّ...». وهذا النص واضح الدلالةِ في تقريب التعريف بعلي بن مهدي، لكنْ لي معه وقفتانِ:

الأولى: أنَّ الدكتور المشري اكتفى بنقل اسمهِ، واصفاً إياه بأنه من تلامذة ابن الأنباريِّ، وأقول: هذا حقٌّ، ولكنْ من هو؟ وهل له تلاميذ غير أبي علي هذا؟ وقد كان بإمكان محقق (شرح الفصيح) المنسوب إلى الزمخشري(٥٣٨هـ) عدم إغفال مثل هذا الإسناد المشرق: «وأنشدنا ابن مهدي قال: أنشدنا ابنُ الأنباريِّ[2]...».

ولو رجعنا إلى بعض كتب الأمالي واللغة والأدب لوجدنا مثله[3].

(١) أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ٧٠.
(٢) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٢٠١.
(٣) ينظر- مثلاً-: الفصوص، لصاعد ٤/ ٢١٧.

الثانية: استطاع الدكتور بهاء الدين عبدالوهاب الكشف عن هوية ابن مهدي هذا، قال[1] الدكتور بهاء الدين: «ثم رجعت إلى (طبقات الشافعية الكبرى)، للسبكي (٣/ ٤٦٦، ٤٦٨) فوجدت له ترجمةً أخذَها من (تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، وطبقات العبادي)، فقال عنه السبكي: علي بن محمد بن مهدي، أبو الحسن الطبري، تلميذ الشيخ أبي الحسن الأشعري، صحبه بالبصرة، وأخذ عنه، وكان مِنَ المبرِّزين في علم الكلام والقوَّامين بتحقيقه، وله كتاب: تأويل الأحاديث المشكلات في الصفاتِ وكان مفتنّاً في أصناف العلوم. قال أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسن الأسدي: كان شيخنا وأستاذنا أبو الحسن علي بن مهدي الطبري الفقيه مصنفاً للكتب في أنواع العلوم، مفتنّاً حافظاً للفقه والكلام والتفاسير والمعاني وأيام العرب، فصيحاً...». ثم علق السبكي على اسمهِ فقال: قوله: ابن مهدي، ربما أوهم أنَّ مهديّاً أبوه، وكذا وقع في طبقاتي الوسطى والصغرى، ثم تحققت أنه جده، وأنّ أباه محمدٌ... ولم أر من أرَّخ وفاته»... ثم أورد تاج الدين السبكي شيئاً من شعرهِ، منه: ...».

ولي في هذا النصِّ تأملات أوجزها في الآتي:

الأول: فيما يتعلَّق بوفاة عليٍّ بن مهديٍّ ذكر الإمامُ الذهبيُّ (٧٤٨هـ) أنه توفي في حدود الثمانين وثلاثمائة[2]. وعلى هذا فإن شيخَيْ أبي علي الإستراباذي: أبا أحمد العسكريَّ، وأبا الحسن الطبريَّ متعاصرانِ، كانت وفاة كلٍّ منهما قريبةً من الآخر.

الثاني: وقع في ترجمة (علي بن مهدي) في (بغية الوعاة) وهمٌ، حيث قال[3]: «علي بن مهدي بن علي بن مهدي، أبو الحسن الأصبهاني الطبري الكسروي النحوي المتكلم. قال ياقوت: أحد الرواة العلماء النحويين الشعراء. كان أديباً

(١) الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح ١٤.

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام ٢٦/ ٦٨٣.

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ٢٠٨.

ظريفاً حافظاً شاعراً عارفاً بكتاب العين خاصّةً، أدَّب هارونَ المنجِّم، واتصل بين يدَي المعتضد، وروى عن أبيه والجاحظ وديك الجنِّ...». وهذا إنما هو وصف الكسرويِّ.

وقد سبقني الدكتورُ بهاء الدين إلى الوقوف على هذا الوهم[1].

الثالث: في نص السبكي(٧٧٠هـ)[2]: «قال أبو عبدالله، الحسين بن أحمد بن الحسن الأسديُّ: كان شيخنا وأستاذنا أبو الحسن علي بن مهدي الطبري الفقيه مصنفاً للكتب...».

أقول: ظنّ بعض[3] الباحثين أبا عبدالله الحسين بن أحمد أخا مؤلف (شرح الفصيح)، الحسنِ بن أحمد؛ وظنُّهُ هذا مبنيٌّ على أنَّ اسم شارح الفصيح الحسن كما ذكر ياقوتُ، لكنَّ اسمه (الحسين) كما هو مثبت في مخطوطتي كتابيه: محنة الأديب، وتهذيب غريب الحديث.

وأغربَ فقال[4]: «فإن صحَّ ظني فيكون أبو عليٍّ عربياً أسديّاً»، وأقول: كيف يصحُّ مثل هذا التعيين بظنٍّ؟!

ومن يقرأ خطط جرجانَ ومساجدها- وإستراباذ كورة من كور جرجانَ - يجد مسجداً لبني أسدٍ[5]؛ ولو لم يكونوا ذوي عددٍ لما اختطُّوا لهم مسجداً، وإذا كانوا بهذه الكثرة فالتعيينُ بظنٍّ مثلِ هذا بعيدٌ، إلا بدليلٍ قاطعٍ.

(١) ينظر: الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح ١٤.
(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٤٦٧.
(٣) ينظر: شرح الفصيح ليس للزمخشري، بل للأستراباذي ٢٣٧.
(٤) المرجع السابق ٢٣٧.
(٥) ينظر: تاريخ جرجان ومعه مختصر تاريخ أستراباذ ٥١.

الثالث: أبو طارق:

لم يعرفه المحقق[1]. ويظن[2] الدكتور محمد العزَّام أنه المذكور في تاريخ جرجان ومعه مختصر تاريخ إستراباذ، أبو طارق، محمد بن عمرو الأسديُّ الطبريُّ الأديبُ، روى بجرجان سنة خمسين وثلاثمئة[3].

وظنه يحتمل الصوابَ إن شاء الله، بيد أنه لا دليل يقطع بأن أبا طارقٍ، شيخَ مؤلف (شرح الفصيح) هو ذا لا غيره. وتصريح مؤلف (شرح الفصيح) بالسماع من هؤلاء الأشياخ الثلاثةِ عده الباحثون دليلاً قوياً على نفي نسبة (شرح الفصيح) عن الزمخشريِّ، وقووا بهِ ظَنَّهم أن (شرح الفصيح) لأبي عليٍّ الإستراباذي.

أما المحقق فقد نازع الباحثين في ذا الدليلِ قائلاً[4]: «وسبق أَنْ ذكرتُ أنَّ جُلَّ الأسانيد الموجودةِ في الشرح محرَّفة، واعتراها السقط».

والسقط الذي يعنيه المحقق أنَّ بين الزمخشري وأبي أحمد العسكريِّ- مثلاً- رجالاً سقطوا منَ الإسنادِ؛ هذا بناءً على أنه لا يرى إلا أنَّ (شرح الفصيح) لجارِ الله الزمخشريِّ.

(١) ينظر: شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ١٨٢.
(٢) ينظر: شرح الفصيح ليس للزمخشري، بل للأستراباذي ٢٣٧.
(٣) ينظر: تاريخ جرجان ومعه مختصر تاريخ أستراباذ ٣٣٦، ٣٣٧.
(٤) الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي ٣٦٨.

المبحث الثالث:

شرح الفصيح، لأبي عليٍّ الإستراباذي يقيناً:

لا أدّعي أنني جئتُ ببدْع من القول لم أسبق إليه. كلا، فقد سُبقتُ إلى ما سأقولُ، بيد أن الباحثين مالوا ظناً لا قطعاً إلى أنَّ (شرح الفصيح) المنسوب إلى الزمخشريّ هو (شرح الفصيح) لأبي عليّ الإستراباذيّ، وقد أتوا ببرهانٍ ساطعٍ يدفع نسبة (شرح الفصيح) عن الزمخشري، غير أنهم لم يأتوا بدليلٍ قاطعٍ يشفي غليل القارئ أنه لأبي عليٍّ الإستراباذيٍّ قطعاً، بل هو ظنٌّ ظنوه.

وقد وفقني الله - تعالى - إلى الوقوف على أدلةٍ جديدةٍ قطعيةِ الدلالة، ذات برهانٍ ساطعٍ؛ وذلك فضلُ الله سبحانه وتعالى.

على أنَّ للباحثينَ السابقينَ الفضلَ في تبصيري وتبصير غيري بأن (شرح الفصيح) المنسوب للزمخشري ليس له أبداً، وأنه لأبي عليٍّ الإستراباذيّ ظناً، وإن لم يأخذ المحقق بما قالوا؛ بحجة أن ما جاؤوا به هو ظنٌّ. وهذا أوان الشروع في المقصود:

أولاً: كتب التراجم

يكاد يكون ياقوت (٦٢٦هـ) هو أول من ذكر أبا عليٍّ الإستراباذي وشيئاً من مصنفاته منَ المصادرِ التي تيسَّر لي الوقوف عليها.

يقول ياقوتٌ[1]: «الحسن بن أحمد الإستراباذي، أبو علي: النحوي اللغوي الأديب الفاضل، حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان، وله من التصانيف: شرح الفصيح. كتاب شرح الحماسة». وعنه صدر من جاء بعده، كالصفديٍّ[2] (٧٦٤هـ).

(١) معجم الأدباء ٢/ ٨٢٥.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ١١/ ٢٩٥.

ذكر ياقوت أن اسم أبي علي الحسن، وإخاله وقع في اسمه تحريفٌ؛ فإنه الحُسين لا الحسن كما في مخطوطة[1] تهذيب غريب الحديث، لأبي علي الإستراباذيّ، وكما في مخطوطة[2] كتابه الآخر، محنة الأديب.

وبناءً على هذا رأى محقق (مختصر غريب الحديث)، لأبي عليٍّ الإستراباذي أن ما ذكر ياقوتٌ هو الصواب[3]. وفعل مثلَه محققُ[4] كتابِ أبي عليٍّ الإستراباذي الآخرِ، (محنة الأديب).

مع أنَّ اسمه مثبت في المخطوطتين (الحسين) لا (الحسن)؛ وهذا أمر عجيب! فهو الحسين لا الحسن كما ثبت في كتبه، ومنها (تهذيب غريب الحديث) الذي نُسخ عام ٤٦٤هـ، قبل مولد ياقوت.

لا نعرفُ متى كان مولدُ أبي عليٍّ، لكنْ هو من علماء القرن الرابع الهجريِّ؛ لأنه سمع من علماء عصرهِ، كأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ)، وعلي بن مهدي الطبري المتوفى نحو سنة ٣٨٠هـ.

أما سنة وفاته فقد ذكر صاحب (كشف الظنون) أنها[5] كانت سنة ٧١٧هـ. وهو غلط. وقد تطرق المحقق[6] لوفاته في الدراسة.

ويرى بعض[7] الباحثين أنَّ صاحب (كشف الظنون) اختلط عليه صاحب (شرح الفصيح) بغيرهِ.

لكني أقول: إنَّ غلط كشف الظنون في وفاة أبي علي الإستراباذيّ وفي عصره جعل بعض المعنيينَ بالفصيح وشروحه يقعون في الغلط دُون أن يتثبتوا من

(١) مصورتها محفوظة في مكتبة الأمير سلطان بن عبدالعزيز برقم (١٢٠١٤/ ف).
(٢) مصورتها محفوظة في مكتبة الأمير سلطان بن عبدالعزيز برقم (١١٣١٢/ ف/ ٦).
(٣) ينظر: مختصر غريب الحديث ١/ ٩، الهامش الثاني.
(٤) ينظر: محنة الأديب ٧.
(٥) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/ ١٢٧٣.
(٦) ينظر: شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٥١، ٥٢.
(٧) ينظر: الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح ١٢.

سنة الوفاة؛ وانظر مثلاً إلى محقق (شرح الفصيح)، للمرزوقي الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، وإلى محقق (شرح الفصيح)، لابن ناقيا الدكتور عبدالوهاب العدواني؛ فإنهما عدا من شروح الفصيح: شرح الفصيح، لأبي عليٍّ الإستراباذي، وجعلا[1] سنة وفاته ٧١٧هـ. ومن عَجبٍ أنَّ هذينِ الأستاذينِ كانا ذوي صلة بالشرح مخطوطاً قبل نشره؛ فالدكتور سليمان العائد هو المشرف على الباحث الدكتور إبراهيم الغامدي، محقق (شرح الفصيح) المنسوب إلى الزمخشريّ[2]، وأما الدكتور عبدالوهاب العدواني فذكر الدكتور علي كاظم المشري في هوامش[3] كتابه (أبو هلالٍ العسكري وآثاره في اللغة) أن الذي زوده بمصورة مخطوطة (شرح الفصيح) المجهولة هذه - قبل نشر الدكتور إبراهيم الغامدي لها - هو الدكتور عبدالوهاب العدواني.

فأبو عليٍّ الإستراباذيُّ له (شرح الفصيح)، وعنه نقل علماءُ كما سيأتي، وهو الشرح الذي طبع منسوباً إلى الزمخشري (٥٣٨هـ)كما مَرَّ. وقد تردد ذكر أبي علي في الكتاب مرَّات[4].

ثانياً: كتب المؤلف التي أحال عليها في (شرح الفصيح):

كتاب (تهذيب غريب الحديث):

أحال مؤلف (شرح الفصيح) على كتابه هذا أربعَ مرَّاتٍ على النحوِ الآتي:

الأولى: قال المؤلف في شرح الفصيح ١/ ٣٤٠: «والطِّوَل: الحبُل... ومنه الحديث: «لاحِمى إلا في ثلاث: حَلْقةِ القوم، وثَلَّة البئر، وطِوَل الفرس»، وقد بيَّنا معناه في تهذيب غريب الحديث». وصدقَ، فقد بينه في تهذيب غريب الحديث ١/ ٢٣٤، ٢٣٥: «وفيه: «لا حمى إلا في ثلاثٍ: ثَلَّة البئرِ، وطِوَل الفرس، وحَلْقةِ القوم». فالثَّلَّة: الترابُ

(١) ينظر: شرح الفصيح للمرزوقي ٢٠، وشرح الفصيح، لابن ناقيا ١٢٧.

(٢) ينظر: شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٤.

(٣) ينظر: الهامش ذو الرقم ٣٣٢ في الصفحة التاسعة والستين من كتابه: أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة.

(٤) ينظر: شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ١٨١.

المخرَجُ من البئر، فَمُلْقى الثَّلة حمى لها لا يدخل على صاحبها أحدٌ؛ حريماً للبئر، وفي غير هذا: الصوفُ، والجماعةُ من الغنم أيضاً. والثُّلَّةُ، بضم الثاء: الجماعة من الناس. وطِوَلُ الفرَسِ: الرَّسَنُ الذي يُربَط به. وحَلْقةُ القوم: إذا اجتمعوا؛ ليس لأحد أن يجلس وسطهم إلا بإذنهم، ومنه حديث حذيفة: «الجَالِس وسط الحلقةِ ملعونٌ». والحِمى: المكان الممنوع يرعاهُ أو يقربهُ أحدٌ».

ومحقق (شرح الفصيح) قال في الهامش السادس موثِّقا الإحالةَ على (تهذيب غريب الحديث): «لعله الفائق في غريب الحديث، حيث بيّن معنى الحديث وفصَّل فيه ١/ ١٧٢»!

الثانية: قال مؤلف شرح الفصيح ١/ ٣٤٣: «وفي أمثالهم: إنَّ أهونَ السقي التشريعُ، وتمثَّل به عليٌّ عليه السلام، وبيَّنا شرحه في التهذيب».

وفي تهذيب غريب الحديث ١/ ٤٩٢: «وقوله: إنَّ أهون السقي التشريع مثَل أيضاً، وهو أن تمكن الإبل من الشريعة أو الحوض دون أن تستقي لها؛ لتشرب. أراد عليٌّ- كرَّم الله وَجْهه- أن أهون ما كان ينبغي لشُريح أن يستقصيَ المسألة. ولا يمتحن في الحدود إلا أن يكون فيه من حقوق الناسِ، والحدود التي لا امتحان فيها هي الحدود التي بين الله وبين الناسِ، كالزنا وشرب الخمر».

أما محقق (شرح الفصيح) فقال في الهامش السابع معلقاً وموثقاً إحالة مؤلف (شرح الفصيح) على كتابه (التهذيب): «انفرد بهذه الرواية في الفائق ٤/ ٥٤، حيث رُوي في كتب الأمثال (أهون السقي التشريع) دُون (إنَّ)».

الثالثة: قال المؤلف في شرح الفصيح ٢/ ٣٧٧: «ويقال أيضاً: أسنَّةٌ، وهو قليل، وقد جاء في الخبر: «إذا سافرتم في الخصب فأعطوا الرُّكُبَ أسنَّتَها»، وتفسيره في (تهذيب غريب الحديث) مبيَّنٌ».

وتفسير الخبر مسطورٌ في (تهذيب غريب الحديث)، لأبي عليٍّ الإستراباذي ١/ ١٦٢: «وفيه: «إذا سافرتم في الخِصْب فأعطوا الرُّكُبَ أسنَّتَها». الرُّكُبُ: جمعُ الرِّكاب، وهي الإبل. والأسنَّةُ: جمعُ الأسنانِ، وهو جمع الجمع، ومعناه: أعطوها حظَّها منَ الكلأ».

وقد وثَّق محقق (شرح الفصيح) إحالة أبي عليٍّ الإستراباذي على كتابه (تهذيب غريب الحديث) بقوله في الهامش الثاني: «ينظر: الفائق ٢/ ٧٩».

الرابعة: قال مؤلف (شرح الفصيح) ٢/ ٤١٧: «فأما قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يولد على الفطرة» فقد بيَّنا معناه في (تهذيب غريب الحديث)». وإحالة أبي علي الإستراباذي على كتابه (تهذيب غريب الحديث) فيه في ١/ ٢٥٩، ونصُّها: «وفيه: «كل مولودٍ يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهوِّدانه أو ينصرانه»، يعني: لو تُرِك على ما خُلِق ولم يُلقَّن شيئاً مِنَ الضلالاتِ أدَّاهُ ذلك إلى معرفةِ خالقِه».

وكان محقق (شرح الفصيح) قد وثق إحالته في الهامش التاسع قائلاً: «ينظر: الفائق ٣/ ١٢٦-١٢٧».

وكتاب (تهذيب غريب الحديث)، لأبي علي الإستراباذيِّ مختصر لكتاب (غريب الحديث)، لأبي عبيد، جاء في خطبة تهذيب غريب الحديث، لأبي عليّ الإستراباذيِّ قولُهُ[1]: «سألتم - أعزَّكم اللهُ- اختصار (غريب الحديث)، الذي ألفه أبو عبيد القاسم بن سلَّام البغداديُّ - رحمه الله - عن الأسانيد وما يتكرَّر فيه من الألفاظ والأخبار؛ ليسهل حفظه، ولا يصعب ضبطه ... فأجبتُكم إلى ذلكم مستعيناً باللهِ؛ إنه خيرُ مُعينٍ، وهو حسبي، ونعمَ الوكيلُ».

ثم إنَّ كتاب (تهذيب غريب الحديث)، لأبي عليٍّ، الحسين بن أحمد الإستراباذي ليس بِغَبيِّ الذِّكْر؛ بل تحدَّث عنه جماعةٌ قبل نشر (شرح الفصيح) المنسوب إلى الزمخشري، منهم:

١- يوسف اليان سركيس في عام ١٩٢٨م، تحدث عنه، ووصفه[2]. والذي دلَّني على هذا الحديث الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين رحمه الله.

(١) مختصر غريب الحديث ١/ ٣.

(٢) ينظر: مخطوط قديم في غريب الحديث ٣٣ وما بعدها، في الجزء الأول من السنة السادسة لمجلة لغة العرب عام ١٩٢٨م.

٢- الدكتور فؤاد سَزكين - رحمه الله - في كتابه: تاريخ التراث العربيّ[١].

أما كتب أبي عليٍّ الإستراباذيِّ التي أحال عليها في (شرح الفصيح) سوى التهذيب[٢] فهي:

١- تفسير القرآن الكريم.

٢- الأمثال.

٣- المثلث.

فهذه خمسة كتب عرفناها له مما سبق: (شرح الفصيح)، وأحال فيه على أربعة من كتبه، هي: تهذيب غريب الحديث، وتفسير القرآن الكريم، والأمثال، والمثلث.

وسادسها ما ذكره ياقوتُ الحمويُّ في ترجمته[٣]، وهو (شرح الحماسةِ)، ومنه نقول[٤] في (شرح الحماسة)، لأبي القاسم زيد بن عليٍّ الفسوي (٤٦٧هـ).

وله كتاب سابعٌ وجدت الإشارةَ إليه مخطوطاً في مراجع كتاب (دراسات في فقه اللغة)، للدكتور صبحي الصالح[٥]، وهو كتاب (محنة الأديب). ثم طُبع بعد ذلك بتحقيق الدكتور أسامة النعيمي. وفي أثناء قراءتي لهذا الكتاب وجدت أبا عليٍّ الإستراباذيَّ يحيل فيه على كتاب له بعنوان (شرح البلغة)، ويبدو أنه في النحو؛ لأنه قال[٦]: «وقد بيَّنَّا

(١) ينظر: تاريخ التراث العربي ٨/ ١٤٧، ١٤٨.

(٢) ينظر: شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ١/ ٦٣.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٢/ ٨٢٥.

(٤) ينظر: شرح الفصيح المنسوب للزمخشري: تحقيق نسبته، ونظرات فيه، للدكتور الدالي ٣٥، ٣٧، وأشار إلى بعض مواضع ذلك.

(٥) ينظر: دراسات في فقه اللغة ٣٧٢.

(٦) محنة الأديب ٥٣.

في (شرح البلغة)، في باب التصغير ما يكفيه»؛ فأصبحت كتبه المعروفة لنا ثمانيةً[1].

ثالثاً: النقول عن (شرح الفصيح) للإستراباذيِّ

هناك نقول عن (شرح الفصيح) لأبي عليٍّ الإستراباذيِّ، ذكر بعضها محقق (شرح الفصيح) المنسوب إلى الزمخشريِّ، وبعضاً ذكره منازعوه النسبةَ، وبعضاً وقفتُ عليه، وسأورد نماذج ثلاثةً:

١- جاء في حاشية البغدادي (١٠٩٣هـ) على (شرح بانت سعاد)، لابن هشام (٧٦١هـ) ٣/ ٧٨،٧٩: «...يقال: هم شم العرانين. قال: وعرانين القومِ ساداتهم، وعِرنين كل شيءٍ أوَّلُهُ، انتهى. قوله: وهو الذي تبطل عنده الدماء، كذا في قول البغدادي بالتفسيرين، وحكاهما الإستراباذي في (شرح فصيح ثعلب)».

وفي (شرح الفصيح) لأبي عليٍّ الإستراباذيِّ ١/ ٣٠٢: «والبطَّالُ: هو التاركُ فعلَ ما يجب عليه، والآخِذُ فيما لا يعنيه. (ورجل بَطَلٌ: أي: شجاع)، والفعلُ منَ الأول: بطَل يبطُل بَطالةً، ومن الثاني: بَطُل. وإنما سمي الشجاعُ بطَلاً؛ لأنَّ الدماءَ تبطُل عنده، فلا يُدرَك عنده ثأرٌ؛ لشجاعته، وقيل: بل سمي بذلك؛ لأنَّ [دماء] الأقران تبطُل عنده...».

(١) كأن محقق (محنة الأديب)، لأبي عليٍّ الإستراباذيِّ لم يطَّلع على شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري وهو في مراجعه! لأنه عند ترجمته لأبي علي ذكر أربعة من مؤلفاته: شرح الفصيح، وشرح الحماسة، ومحنة الأديب، وشرح البلغة الذي أحال عليه في محنة الأديب؛ ففاته ما أحال المؤلف عليه في شرح الفصيح من مؤلفاته الأخرى، وهي: تفسير القرآن الكريم، والأمثال، والمثلث، وتهذيب غريب الحديث، هذا شيءٌ. والشيء الآخر أنه قال في الهامش الثاني من الصفحة التاسعة من مقدمات تحقيقه (محنة الأديب): «وقد أوشكت على الانتهاء من جمع الأدلة التي تثبت صحة نسبة كتاب (شرح الفصيح) إلى الإستراباذي...». وهو نشرَ كلامَهُ هذا عامَ ١٤٣٥هـ، وأنا منذ نشره إلى شروعي في بحثي هذا لم أجد له كلاماً منشوراً بعدُ يتناول إثبات شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري لمؤلفه الحقيقي، أبي علي الإستراباذي.

٢- جاء في شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٨٨: «وقال الإستراباذي في شرح الفصيح: قوله: أوطأتني عِشْوة، والعامة تقول: عَشْوة، بالفتح، قال ابن الأعرابي وأبو عبيدة: هي لغة، وكذلك العُشوة، بالضم، ومعناها: الظُّلْمة، أي: خدعتني وغررتني وأدخلتني ظُلْمةً لا أهتدي إليها، والعامة تخطئُ من وجه آخر، تقول: أوطيتني، وهذا غلط، وربما قالوا: أغطيتني عشوة، وهذا لا يجوز، والعِشْوة: الظلمة، ومنه العَشا في العين، والعِشاء: وقت الإظلام».

وفي (شرح الفصيح)، لأبي عليٍّ الإستراباذيِّ ٢/ ٤٤٤: «قوله: أوطأتني عِشْوة». والعامة تقول: عَشْوةٌ، بالفتح. قال ابن الأعرابي وأبو عبيدة: هي لغة. وكذلك العُشْوةُ، بالضَّمِّ، ومعناها: الظُّلْمة، أي: خدعتني وغررتني وأدخلتني ظُلمة لا أهتدي إليها. والعامة تُخطئُ من وجه آخر فتقول: أوطيتني، وهذا غلط، وربما قالوا: أغطيتني عَشْوة، وهو لا يجوز. والعِشْوةُ: الظُّلمة، ومنه العَشا في العين، والعِشاء: وقت الإظلام».

٣- جاءَ في كتاب (النكت على العمدة في الأحكام)، للزركشي (٧٩٤هـ) ٤٢٠ قولُهُ: «الإِذْخر، بكسر الهمزة، والفتحُ خطأٌ، قال الإستراباذيُّ في شرح الفصيح: وهذا بناء عزيزٌ قلَّ ما جاء عليه؛ لأنه بناء الأمر، وهو نبتٌ».

وفي شرح الفصيح، لأبي عليٍّ الإستراباذيِّ ٢ / ٤٥٨: «وهو الإِذْخر، بكسر الهمزة، والعامة تقول بفتحها، وهو خطأٌ. وهذا بناء عزيزٌ في الأَبنيةِ، قلَّ ما جاءَ عليه؛ لأنه بناء الأمرِ. والإذخر: نبتٌ».

فهذه النصوص المنقولة عن (شرح الفصيح)، لأبي عليٍّ الإستراباذي التي وُجدت في أكثرَ من كتاب وهيَ في (شرح الفصيح) دليلٌ آخَرُ قَطعيٌّ بأن (شرح الفصيح) إنما هو لأبي عليٍّ الإستراباذيِّ يقيناً.

وأما مسألة النصوص الكثيرةُ التي وجدها المحقق في (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح) منسوبةً إلى (شرح الفصيح) للزمخشريِّ، وهي هُنا في (شرح الفصيح) لأبي عليٍّ الإستراباذيِّ فأظهر ما بدا لي من أمرها ألا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون اللبليُّ قد وقف على (شرح الفصيح) للزمخشري، ويكون الزمخشريُّ ضمَّن كتابه (شرح الفصيح) كثيراً مما قاله أبو عليٍّ الإستراباذيُّ في كتابه (شرح الفصيح) دُونما عَزْوٍ إليهِ على عادة بعض العلماءِ؛ فنقل اللبليُّ ما وجده مسطوراً في (شرح الفصيح) للزمخشريِّ. وهذا لا يُمكن نفيه أو إثباته إلا أن يكون (شرح الفصيح) للزمخشريّ موجوداً بين أيدينا.

الثانية: أن تكون نسخة (شرح الفصيح) التي نقل مِنْها اللبليُّ منسوبةً غلطاً إلى الزمخشريِّ وهي في الحقيقة لأبي عليٍّ الإستراباذيِّ، ومثل هذا يحدثُ.

وأمَّا مَنْ جاءَ بعد اللبليِّ ونقل شيئاً عن (شرح الفصيح) للزمخشريِّ وهو هُنا في (شرح الفصيح) لأبي عليٍّ الإستراباذي فكلامنا عن نسخة اللبلي منسحب عليه إن لم يك مصدرَهُ اللبليُّ.

وإني في آخر مقالي هذا لأحمدُ الله- عزَّ وجل- وأشكره على توفيقهِ وامتنانه، داعياً محقق (شرح الفصيح) المنسوب إلى الزمخشري الدكتورَ إبراهيمَ الغامديَّ أن يُعيد طبع الكتاب منسوباً إلى صاحبهِ الحقيقي، أبي عليٍّ الإستراباذي، ومذكِّراً المحققَ الفاضلَ الدكتورَ إبراهيمَ الغامديَّ بما قاله[1] في أحد ردودهِ على منازعيه نسبة (شرح الفصيح) إلى الزمخشريِّ: «إذن فالكتاب ليس له [يعني أبا عليٍّ الإستراباذي] ألبتة، إلا إذا وقفنا على أدلةٍ علميةٍ تقفنا على مؤلف هذا الكنز، سواء كان الإستراباذيَّ أم غيره، والحقيقة العلمية هي ما يسعى إليه المحقق... فمتى ظهرت الأدلة العلمية الصحيحة التي تؤكد النسبة لهما [يعني الإستراباذي أو الزمخشريَّ] أو لغيرهما أثبتناهما؛ فالهدف هو إخراج هذا الكنز من الخزائن التي أثقل كاهلَها الغبارُ وكلَّت من حملِها الرفوفُ».

(١) الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي ٣٧٠.

الخاتمة:

وصل هذا البحث- بفضل الله تعالى- إلى عددٍ من النتائج، منها:

١- (شرح الفصيح) المنشور منسوباً إلى الزمخشريِّ هو شرح أبي عليٍّ الإستراباذي يقيناً.

٢- أبو عليٍّ الإستراباذيُّ اسمه الحسين بن أحمد كما هو مثبت في بعض كتبه المخطوطة التي وصلت إلينا.

٣- أبو عليٍّ الإستراباذيُّ عاش في القرن الرابع الهجريِّ، وأخذ عن بعض أعلامه، وسمع منهم.

٤- كُتب أبي عليٍّ الإستراباذيِّ المعروفةُ لنا ثمانيةٌ، وصل إلينا منها ثلاثةٌ.

٥- تصحيح بعض ما ترتب على ما جاء في (كشف الظنون) من أنَّ وفاةَ أبي عليٍّ الإستراباذي كانت سنة ٧١٧هـ.

٦- ليس (شرح الفصيح) بذي نزعةٍ اعتزاليةٍ، ومؤلفُهُ براءٌ منَ الاعتزال. بل هو أقرب إلى مذهب أهل السنة والجماعة.

٧- المحقق الدكتور إبراهيم الغامدي فاتح على نفسه بذكر النصين اللذين وجدهما منقولين من (شرح الفصيح) للإستراباذي؛ فدخل احتمالاتٌ على احتمالاته، وكتَب من كتَب في الردود عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين.

ثبَت المراجع:

- **ابن درستويه**، للدكتور عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.
- **أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة**، للأستاذ الدكتور علي كاظم المشري، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ودار نيبور، العراق، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني(٧٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
- **تاريخ الإسلام ووفيَات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **تاريخ التراث العربي**، للدكتور فؤاد سَزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- **تاريخ جرجان ومعه مختصر تاريخ أستراباذ**، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (٤٢٧هـ)، تحت مراقبة الدكتور محمد عبدالمعيد خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.
- **تحفة اللبلي على فصيح ثعلب: العثور مجدداً على النسخة التي رآها الميمني**، للدكتور عبدالعزيز المانع، مجلة معهد المخطوطات العربية، العدد الأول، من المجلد الثاني والستين في مايو- أيار ٢٠١٨م.

- **تكملة الجواب الصحيح وتبرئة الرأي النجيح في نسبة شرح الفصيح**، للدكتور بهاء الدين عبدالوهاب، مجلة عالم الكتب، العدد الرابع، من المجلد العشرين في المحرم- صفر ١٤٢٠هـ/ مايو- يونيو ١٩٩٩م.
- **تهذيب غريب الحديث = مختصر غريب الحديث**، لأبي علي الحسين بن أحمد الإستراباذي، اعتنى به نظام محمد صالح يعقوبي، مكتبة نظام يعقوبي الخاصة، المنامة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- **الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح**، للدكتور بهاء الدين عبدالوهاب، مجلة عالم الكتب، العدد الأول، من المجلد العشرين في رجب- شعبان ١٤١٩هـ/ نوفمبر- ديسمبر١٩٩٨م.
- **حاشية البغدادي على (شرح بانت سعاد)**، لعبدالقادر بن عمر البغدادي(١٠٩٣هـ)، تحقيق نظيف محرّم خواجَه، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ودار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **حاشية كتاب التوحيد**، للشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الخامسة، ١٤٢٤هـ.
- **دراسات في فقه اللغة**، تأليف الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٩٨٣م.
- **الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي في شرح الفصيح للزمخشري**، للدكتور إبراهيم الغامدي، مجلة عالم الكتب، العدد الرابع، من المجلد العشرين في المحرم- صفر ١٤٢٠هـ/ مايو- يونيو ١٩٩٩م.
- **الدورة التراثية لفصيح ثعلب: تعريفاً وتطبيقاً**، للدكتور محمد علي محمد عطا، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد الأول في ٢٠١٧م.
- **الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح**، للدكتور إبراهيم الغامدي، مجلة عالم الكتب، العدد الثاني، من المجلد العشرين في رمضان- شوال ١٤١٩هـ/ يناير- فبراير ١٩٩٩م.

- **الزمخشري: سيرته- آثاره- مذهبه النحوي**، للدكتور كمال جبري عبهري، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
- **شأن الدعاء**، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق أحمد يوسف، دار الثقافة العربية، الطبعة الثالثة.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، لعبدالقادر بن عمر البغدادي(١٠٩٣هـ)، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- **شرح الفصيح**، لابن ناقيا البغدادي (٤٨٥هـ)، تحقيق ودراسة الأستاذ الدكتور عبدالوهاب بن محمد العدواني، دار طغراء للدراسات والنشر والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م.
- **شرح الفصيح لثعلب مما أملاه أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي(٤٢١هـ)**، تحقيق الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.
- **شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري= شرح الفصيح لأبي القاسم الزمخشري**، تحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم بن عبدالله الغامدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **شرح الفصيح ليس للزمخشري**، بل للأستراباذي، للدكتور محمد بن عبدالله العزام، مجلة عالم الكتب، العددين المزدوجين: الثاني والثالث، من المجلد الحادي والعشرين في رمضان- شوال/ ذي القعدة- ذي الحجة ١٤٢٠هـ/ يناير- فبراير/ مارس- أبريل ٢٠٠٠م.

- **شرح الفصيح المنسوب للزمخشري: تحقيق نسبته، ونظرات فيه**، للدكتور محمد الدالي، مجلة عالم الكتب، العدد الأول، من المجلد العشرين في رجب- شعبان ١٤١٩هـ/ نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٨م.
- **شرح الفصيح للزمخشري ليس له البتة**، للدكتور محمد الدالي، مجلة عالم الكتب، العددين المزدوجين: الثاني والثالث، من المجلد الحادي والعشرين في رمضان- شوال/ ذي القعدة- ذي الحجة ١٤٢٠هـ/ يناير- فبراير/ مارس- أبريل ٢٠٠٠م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي السبكي (٧٧٠هـ)، تحقيق محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
- **الفصيح وشروحه**، للدكتور عبدالكريم عوفي، مجلة المورد، العدد الأول، من المجلد الثاني والثلاثين في ٢٠٠٥م.
- **الفصوص**، لأبي العلاء صاعد بن الحسن الربعي البغدادي، تحقيق الدكتور عبدالوهاب التازي سعود، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **فهرس المصورات الميكروفيلمية الموجودة بمكتبة الميكروفيلم**، بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، فهرس اللغة العربية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبدالله، المعروف بحاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- **مخطوط قديم في غريب الحديث**، ليوسف اليان سركيس، مجلة لغة العرب، الجزء الأول، من السنة السادسة في كانون الثاني ١٩٢٨م.

- **محنة الأديب**، لأبي علي الحسين بن أحمد الإستراباذي، دراسة وتحقيق الدكتور أسامة محمد سويلم النعيمي، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.
- **مختصر غريب الحديث = تهذيب غريب الحديث**.
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي الرومي (٦٢٦هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- **النكت على العمدة في الأحكام**، للإمام الحافظ بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي(٧٩٤هـ)، حققه أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ه/ ٢٠٠٠م.